على هامش الحملة على الإرهاب في السعودية

داود الشريان

من يقرأ بيان مجلس الوزراء السعودي يوم الاثنين الماضي والذي تضمن مطالبة اجهزة الدولة والمجتمع بمحاربة الفكر الذي يتستر خلفه الارهاب على مستوى الأسرة والكلمة والموعظة والفتوى والعمل الاجتماعي، ومن يتابع الضربات الاستباقية المتوالية لوزارة الداخلية السعودية لخلايا الارهاب، والتي كانت آخرها العملية الاستباقية التي اعلن عنها يوم الجمعة الماضي وتم فيها القبض على سبع خلايا كانت تخطط للقيام بعمليات ارهابية منظمة في انحاء متفرقة من البلاد، سيعتقد ان السعودية تطارد المتدينين والدعاة وتضيّق على النشاطات الدينية بدعوى محاربة الارهاب، وتفرض حالاً من الحصار على المواطنين السعوديين، وتشيع اجواء حرب على الصعد كافة، وتسد مداخل المدن السعودية بالآليات العسكرية، والحصار الأمني، وتمارس الدهم العشوائي، وترفع شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة». لكن المثير ان الصورة مغايرة تماما، فعمليات الرصد ومتابعة تلك الخلايا المشبوهة تتم على نحو متواصل ومتقن من دون ان تحمّل الناس أي ثمن، باستثناء بعض الحواجز الامنية التقليدية، التي تقل كثيراً عن مثيلاتها في دول لا تواجه ارهابا مثل الذي جرى ويجري التخطيط له في المدن السعودية، وكأن الدولة التي تخوض حربا مع الارهاب منذ اكثر من عشر سنوات تعيش بمنأى عن الظاهرة التي عمت دول العالم. وفيما خص النشاطات الفكرية والاجتماعية فإن مسابقات تحفيظ القرآن، وعلوم السنة النبوية، وتسهيل حركة الدعاة، والنشاطات الاسلامية الاخرى، تمتد في طول البلاد وعرضها، وتجد دعماً رسمياً متنامياً.

التعاطي الامني الهادئ مع الظاهرة رغم خطورتها وشراستها واستمرارها لا يحتمل سوى تفسير واحد وهو انه تعبير عن النجاح والثقة بالنفس والقدرة على حماية الناس من دون تحميلهم تبعات ما يجري، وتفويت الفرصة على من يريد تعطيل الحركة الاجتماعية والاقتصادية وتقويض الاستقرار بإشاعة الارهاب والعنف. لكن التعاطي المعنوي يثير وجهات نظر متباينة، فثمة من يتهم الحكومة السعودية بأنها تحارب الظاهرة امنياً، لكنها تغض الطرف عن الفكر والنشاط الذي يحرض على الارهاب، فتدعم النشاطات الفكرية والاجتماعية التي تخلق بيئة متشددة تفضي في النهاية الى افراز تيار يستعذب العنف باسم حماية الدين، فضلاً عن انها تبدو مترددة وغير جادة في هذا الجانب لانها تنتمي الى الفكر نفسه، وفي المقابل هناك من يرى ان تعاطي السعودية مع الجانب المعنوي في قضية الارهاب ممارسة لقناعة سعودية راسخة ان كل الاتهامات التي سيقت في اعقاب 11 أيلول (سبتمبر) 2001 ضد مؤسساتها ومناهجها وهم يكذبه الواقع. فالدولة السعودية التي تعيش اليوم طورها الثالث ليست دولة دينية متزمتة، فهي قامت على دعوة تؤمن بالانسجام بين الدين والدولة، واستطاعت خلال سبعة عقود تأسيس دولة حديثة ومستقرة، من اهم سماتها ايجاد علاقات حذرة ومتميزة بين مصالحها ومبادئها، وتعد أول دولة في المنطقة العربية تنجح في خلق شراكة اقتصادية وسياسية مع الغرب. ولهذا فإن استمرار الحكومة في دعم مؤسساتها الدينية هو الحل الامثل لحماية الوسطية الدينية والسياسية، والسبيل الوحيد لمواجهة تداعيات الحرب الدولية على الارهاب التي يحاول البعض استخدامها للنيل من ثقافة المنطقة واستقرارها، فضلاً عن أن الارهاب المتستر بالدين سلوك طارئ على المجتمع السعودي، ونشأ وترعرع في بيئات سياسية مضطربة، وتشكل عبر عوامل فكرية وسياسية معقدة، فاستهدف السعودية قبل اي بلد آخر ولا يزال.

لا شك في ان الجدل حول موقف السعودية من الارهاب يصب في نهاية المطاف في مصلحتها، رغم ان من يثيرونه ينشدون العكس. فالسعودية تؤكد بموقفها الثابت والمستقل انها لا تخوض الحرب على الارهاب نيابة عن احد، وان التعاطي مع الارهاب والارهابيين شيء، والتعامل مع الدين والمتدينين شيء آخر، فالتماهي مع هذا الطرح الساعي لخلق ازمة بين الدولة وشرعيتها، يعني ضمناً ان السعودية توافق على اتهام منهجها وفكرها ومؤسساتها، وعلى استعداد للتنازل عن دورها في نشر الاسلام والدفاع عنه، ولهذا فإن موقف الدولة السعودية من اشكالية العلاقة المفتعلة بين الارهاب والاسلام موقف تاريخي يستحق الاحترام، ومؤشر الى ان الدولة التي أسسها الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود مطلع القرن الماضي ستتجاوز الحرب على الارهاب من دون ان تتنازل عن أسسها ودورها.

بقي التنويه الى ان بيان مجلس الوزراء السعودي تضمن اشارة مهمة الى ان الرياض «ستستمر في التصدي للسياسات التي تستهدف تحويل قضايا المنطقة الى بؤر لافراز الارهابيين وتوليد افكارهم»، ما يعني مرة اخرى ان السعودية ترفض الزج بمنهجها وفكرها في هذه الحملة، وتؤكد استمرارها في مواجهة الارهاب برؤية مستقلة ترفض الاتهامات المعلبة لفكرها ومنهجها، وتقول لمروجي الاتهامات ضد مؤسساتها ومناهجها ان المسألة ليست دينية بل سياسية في المقام الاول والاخير، وان الإرهاب الذي تعانيه دول المنطقة صناعة يجري صوغها اقليمياً لأهداف توسعية ولضرب الاستقرار في المنطقة، وتقويض مجتمعاتها، فضلاً عن ان هذه الإشارة التزام باستمرار دور السعودية الاقليمي في مواجهة الإرهاب.

نقلا عن جريدة "الحياة" اللندنية

بالأرقام والإحصاءات الاقتصاد القطري الأسرع نموا والأكثر انتعاشا

تشهد دولة قطر نموا وانتعاشا اقتصاديا هاما وضخما بعد أن بدأت العديد من مشاريع صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات تؤتي ثمارها من العائدات المالية نظراللقيمة المضافة العالية التي تتمتع بها هذه الصناعات . ومن الطبيعي أن تنعكس هذه العائدات ايجابا على مجمل الإقتصاد القطري الذي أخذ يتوسع في تطوير الصناعات بمختلف أشكالها وأدى ذلك إلى زيادة روؤس الأموال في الشركات والمصارف ودخل الفرد ، وسجل الناتج المحلي الإجمالي تطورا هائلا فقفز من حوالي "38" مليار في نهاية التسعينات إلى حوالي "105" مليارات ريال بنهاية العام الماضي 2004 .

مع زيادة عائدات الدولة من أسعار النفط وتصدير سوائل الغاز والمواد البتروكيماوية يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن يقفز الناتج المحلي من "105" مليارات ريال إلى "135" مليار ريال علما أن إنتاج قطرمن الغاز المسال سيصل العام القادم لحوالي 25 مليون طن متري سنويا ليقفز بعد خمس سنوات إلى حوالي "77" مليون طن متري سنويا وليضع بذلك قطر في ريادة هذه الصناعة مما يدر عليها بالتالي مليارات الدولارات سنويا خاصة إذا ما بقيت أسعار النفط في مستويات مناسبة .

وقد أكد حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر في الكلمة التي ألقاها نيابة عنه سمو الشيخ عبدالله بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء لدى افتتاح سموه المؤتمر العالمي الأول لتقنيات البترول أن قطر حققت خطوات مهمة في مجال التنمية الصناعية وأصبح إقتصادها الأكثر نموا في دول المنطقة، وقال سموه أن قطر تسعى جاهدة إلى تطوير بنياتها التحتية وقطاعاتها الإقتصادية بهدف تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية .

ولتعزيز موقعها في الخريطة العالمية من حيث إنتاج الغاز المسال وتصديرهوتطوير صناعاته إفتتح سمو أمير دولة قطر في نوفمبر من عام 2005 منشآت خط الإنتاج الرابع بمدينة راس لفان الصناعية لانتاج "4.7" مليون طن متري سنويا من الغاز المسال مما يرفع إنتاج شركة راس غاز إلى "16" مليون طن سنويا ويرفع بدوره إنتاج قطر من مشروعي راس غاز وقطرغاز إلى حوالي "26" مليون طن علما أن مشروع قطر غاز 3 الذي تبلغ كلفته "5.8" مليارات دولار سيبدأ الإنتاج فيه بعد سنوات ثلاث بكمية قدرها "15.6" مليون طن سنويا من الغاز المسال .

وتحتل دولة قطر مركزا رياديا في الخليج والعالم العربي من حيث سرعة النمو والتطور الإقتصادي والسياسي والإجتماعي ، ويتوقع ان تصل صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال إلى 30 مليون طن سنويا في نهاية عام 2005 حسب الخطط الموضوعة الجاري تنفيذها لتحقيق الإستغلال الأمثل لإحتياطي الغاز الطبيعي الضخم في حقل الشمال مما يجعل الدوحة أكبرمصدر في العالم للغاز المسال ولديها في نفس الوقت أكبر خطوط الغاز في العالم وأكبر السفن لنقل الغاز المسال.

وفي هذا السياق استطاعت قطر بالفعل أن تضاعف طاقة إنتاج النفط في السنوات الأخيرة نتيجة لجهود الإستكشاف والتطوير المستمرة مما ساعد في تحقيق أقصى إستفادة من الإرتفاع الحاد في أسعار النفط ، وأعلن سعادة السيد عبدالله بن حمد العطية في تصريح له أن دولة قطر تخطط لرفع إنتاجها النفطي من "850" ألف برميل يوميا إلى حوالي "1.1" مليون برميل يوميا في نهاية العقد الحالي.

وللتدليل على السرعة التي ينمو بها الإقتصاد القطري كشف سعادة الشيخ محمد بن أحمد بن جاسم آل ثاني وزير الإقتصاد والتجارة خلال زيارته للبنان في ديسمبر الماضي عن أن إقتصاد دولة قطر تمكن من تحقيق نمو سريع بلغ 9 بالمائة سنويا تقريبا منذ العام 2000، وأشار إلى ترافق مشاريع تطوير النفط والغاز مع جهود كبيرة لإنشاء قاعدة صناعية قوية ولتطوير قطاعات الخدمات والبنى التحتية والصحة والتعليم ومختلف القطاعات الأخرى ودعم دور القطاع الخاص من خلال سياسات التحرير والإنفتاح الإقتصادي والإصلاحات السياسية .

وتوقع وزير الإقتصاد والتجارة في محاضرة ألقاها ضمن فعاليات معرض الدوحة الدولي السابع عشر للكتاب ان ينمو الإقتصاد القطري جيدا في عام 2006 بعد المعدلات العالية التي تحققت في عام 2004 و2005 والتي يتوقع ان تتجاوز نسبتها 25 بالمائة.

ولفت سعادة الوزير إلى أن الإقتصاد القطري سجل عام 2004 بالنسبة للناتج القومي إرتفاعا بنسبة "20.5" بالمائة وسجل أعلى نمو بين إقتصاديات العالم وكانت نسبة التضخم أقل من 6 بالمائة .

وتوفر قطر فرصا كبيرة وواسعة ومتنامية للإستثمار وممارسة مختلف الأنشطةالإقتصادية، وبناء على تقديرات أخيرة في هذا الصدد يتوقع أن يتجاوز حجم فرص الإستثمار عام 2010 "112" مليار دولار في قطاعات النفط والغاز ومشاريع البنى التحتية وقد يصل حجم الإستثمار إلى حوالي "120" مليار دولار في كافة القطاعات الإتصادية كما يقدر الإقتصاديون القطريون .وفي تصريحات صحفية أكد سعادة السيد يوسف حسين كمال وزير المالية أن الناتج القومي القطري يبلغ "34" بليون دولار ينتظر أن يرتفع إلى "60" بليون دولار بحلول عامي 2010و 2011 مشيرا إلى أن الجزء الأكبر من الناتج القومي يأتي من الغاز والبترول . بالإضافة إلى ذلك فإن الصناعات البتروكيماوية التي تعتمد على الغاز كلقيم تشهد هي بدورها تطورات وتوسعات هامة، ويبلغ عدد المشاريع القائمة والتي تحت التنفيذ من هذه الصناعات "12" مشروعا بجانب مشاريع مستقبلية لا تزال تحت الدراسة والتخطيط ، في حين يزيد إجمالي تكاليف المشاريع البتروكيماوية والمصافي والصناعات المعدنية القائمة والتي يجري تنفيذها والمخطط لها في المستقبل القريب عن "20" مليار دولار أمريكي صرف منها حوالي "7.04" مليارات دولار للمشاريع القائمة والتي يتم تنفيذها فيما يتوقع صرف "13" مليار دولار للمشاريع المستقبلية والمخطط إنجازها وبدء الإنتاج فيها مع نهاية عام 2010 .

وتعتز قطر بما تم إنجازه في مجال الصناعات البتروكيماوية التي وجدت لنفسها في صناعة البتروكيماويات الشركة القطرية للصناعات البتروكيماوية "قابكو" على سبيل المثال وهي من كبريات الشركات العالمية في هذه الصناعة بتنفيذ مشروع توسعة إنتاجها من الإيثيلين ليصل إلى "730" ألف طن سنويا إعتبارا من عام 2007 وإلى جانب قابكو العملاقة والشركات الاخرى التي لها علاقة تكاملية معها هناك شركة قطر للأسمدة الكيماوية إحدى شركات صناعات قطر والتي تعتبر من أكبر وأقدم شركات صناعة الأسمدة الكيماوية في العالم وارتفعت طاقتها الإنتاجية بعد انجاز مشروع قافكو4 إلى 2.8 مليوني طن من الأمونيا وإلى مليون طن من اليوريا سنويا ورغم هذا التوسع الضخم إلا أنه يجري التخطيط لمشروع قافكو5 بحيث يبدأ الإنتاج عام 2009 فيما يترقب تشغيل مشروع "اوريكس" الذي يعد الأكبرفي العالم لتحويل الغاز إلى سوائل في الوقت الذى يتوقع فيه أن تصبح حصة قطر عام 2010 ثلث حاجة السوق العالمية من الغاز الطبيعي المسال .

إنتاج الأسمدة الكيماوية في منشآت مدينة أمسعيد الصناعية

ومن الصناعات المتعلقة بالبتروكيماويات مشروع مصفاة المكثفات في مدينة رأس لفان الصناعية بتكلفة "2.2" مليار دولار ةيتعتبر الأكبر والأول من نوعه في الشرق الأوسط للمكثفات ومصمم لإنتاج "140" ألف برميل منها يوميا ومن المتوقع ان تصل كمية المكثفات إلى حوالي "800" ألف برميل يوميا مع استكمال مشاريع الغاز وتحويله إلى سوائل مع بداية العقد القادم .0فيما تجرى الدراسة إلى جانب مشاريع البتروكيماويات الاخرى القائمة لمشروع هو الأول من نوعه لإنتاج الزيوت الأساسية من المواد البترولية المنتجة مع وقود الديزل النظيف والنفتا من صناعة تحويل الغاز إلى سوائل ويتوقع بدء الإنتاج فيه عام 2008 لإنتاج "1.9" مليون برميل سنويا من الزيوت عالية الجودة .

كما تم الإتفاق بين قطر للبترول وعدد من الشركات الأمريكية منها اكسون موبيل وكذلك شركة توتال الفرنسية للتوسع في إنتاج ما لا يقل عن "9" ملايين طن سنويا من مختلف المنتجات البتروكيماوية لإنتاج الإيثيلين والبوليثيلين منخفض وعالى الكثافة واليوريا والأمونيا على ان يبدأ الإنتاج عام 2009 بالإضافة إلى التوسعات المرتقبة القادمة والجديدة في مشاريع تسييل الغاز وإنتاج البتروكيماويات ينتظر أن تصل إجمالي الإستثمارات فيها إلى "70" مليار دولار بحلول عام 2011 .

وتم في الأيام الأخيرة من عام 2005م التوقيع على إقامة مجمع للبتروكيماويات لإنتاج حزمة من المواد البتروكيماوية مثل البروبلين والبولي بروبلين والأروماتيك والسترين والبولى سترين بالإضافة لمواد بتروكيماوية أخرى ينتج منها مليون و700 ألف طن سنويا وبتكلفة إجمالية تبلغ مليارين ونصف المليار دولار على أن يبدأ الإنتاج في عام 2009م .وتم التوقيع على هذه الإتفاقية بين قطر للبترول نيابة عن شركة قطر القابضة للصناعات الوسيطة وشركة هونام الكورية للصناعات البتروكيماوية .

تصدير الحديد و الصلب القطري

يلعب دورا هاما في اقتصاد البلاد

وفي تصريح صحفي عقب التوقيع أعرب سعادة السيد عبدالله بن حمد العطية النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة عن سروره بالإنجازات التي حققتها وزارة الطاقة والصناعة عام 2005 00وأشار إلى أنه تم التوقيع على إتفاقيات صناعية في قطاعات النفط والغاز تقدر بحوالي "40" مليار دولار خصص منها مبلغ "5" مليارات دولار لتطوير حقل الشاهين النفطي.

مما سبق ذكره يتضح أن قطر خطت خطوات هامة في مجال التنمية الإقتصادية واستطاعت بالفعل حشد موارد مالية هائلة لتعزيز قدراتها الإنتاجية وأصبحت من أكبر الدول إنتاجا للغاز والطاقة في العالم وأصبح نشاطها الإقتصادي الأكثرنموا في المنطقة وزاد معدل دخل الفرد ليصبح من أعلى المعدلات على النطاق العالمي فيما أولت الدولة اهتماما خاصا بالتدريب والتأهيل لتتمكن من إستخدام التكنولوجيا المتطورة في إستغلال النفط وتسييل ونقل الغاز الأمر الذي يؤكد مدى التحولات الإقتصادية الكبيرة التي تشهدها قطر خاصة في مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات من خلال استثمارات ضخمة بمئات الملايين من الدولارات

تصل إلى 20 جهة عالمية

الطيران العماني يدشن 3 محطات جديدة في بنجلاديش والهند

مسقط / العمانية:

صرح عبدالرزاق بن جمعة الرئيسي مدير أول المبيعات بالطيران العماني أن الشركة ستقوم بداية شهري مايو ويونيو القادمين بتدشين ثلاث محطات جديدة بكل من جمهورية بنجلاديش وجمهورية الهند إضافة إلى إعادة تدشين محطة ابوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقال في تصريح لوكالة الأنباء العمانية: أنه بتدشين تلك المحطات فإن عدد الوجهات التي يسيرها الطيران العماني سيرتفع من 16وجهة إلى 20 وجهة تشمل شبه القارة الهندية وعددا من الدول العربية والخليجية بالإضافة إلى محطات مسقط وصلالة وخصب بالاضافة الى 7 وجهات اخرى وذلك باستخدام الرموز المشتركة.

وأضاف ان الشركة العمانية لخدمات الطيران الطيران العماني ستقوم في الاول من شهر مايو المقبل بتسيير اولى رحلاتها الى مدينة شتاجونج بجمهورية بنجلاديش بواقع 5 رحلات في الاسبوع وذلك باستخدام طائرة البوينج فئة 737 800.

وأوضح أن خط شتاجونج يعد من الخطوط المربحة والمجدية اقتصاديا باعتبار ان 70 بالمائة من حركة الايدي العاملة البنجالية بالمنطقة يذهبون الى مدينة شتاجونج والمناطق المحاورة لها ببنجلاديش مشيرا الى ان الطيران العماني سيكون أول ناقل خليجي يسير رحلات الى مدينة شتاجونج.

وأشار الى انه سيتم اعتبارا من بداية شهر مايو الحالي اعادة تسيير رحلات الطيران العماني الى امارة أبوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة بواقع 7 رحلات في الاسبوع وذلك باستخدام طائرة البوينج 737.

واوضح عبدالرزاق الرئيسي ان الشركة ستقوم في الثالث من شهر مايو المقبل بتسيير اولى رحلاتها الى مدينة لكناو الهندية بواقع 3 رحلات في الاسبوع ليرتفع العدد الى 4 رحلات في الاسبوع اعتبارا من شهر يونيو المقبل مشيرا الى ان الطيران العماني يعتبر اول ناقل خليجي يسير رحلاته الى مطار لكناو.

واشار الى ان هناك اعدادا كبيرة من الجالية الهندية المتواجدين بالسلطنة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مدينة لكناو الامر الذي سيعمل على تنشيط حركة التنقل بين هذه المدينة ومدن مجلس التعاون الخليجي.

وقال أن الطيران العماني سيقوم اعتبارا من شهر يونيو المقبل بتسيير اولى رحلاتها الى مدينة جيبور الهندية بواقع 4 رحلات في الاسبوع لتكون بذلك ثاني ناقل خليجي يسير رحلاته الى مدينة جيبور الهندية مشيرا إلى انه سيتم استخدام طائرة البوينج فئة 737 700 على خطي لكناو وجيبور.

وأضاف أن مدينة جيبور تعد من المدن السياحية بالهند والتي تشتهر بوجود قصور الملوك والحصون والآثار وهناك اقبال كبير من السياح على هذه المدينة مؤكدا ان مدينة جيبور ستكون انطلاقة لربط المدينة بجميع الخطوط والوجهات السياحية للشركة في المستقبل.

وعن الاسطول الحالي لدى الشركة العمانية لخدمات الطيران العماني أوضح عبدالرزاق الرئيسي ان الشركة تمتلك حاليا 7 طائرات من فئة البوينج بالاضافة الى 4 طائرات من فئة ايه تي ار قائلا إنه من المتوقع أن تصل الطائرة الثامنة من فئة البوينج بداية شهر مايو المقبل.

وأشار الى ان الطيران العماني قام خلال الاشهر الثلاثة الاولى من العام الحالي بنقل 296 الفا و221 مسافرا مقارنة بـ289 الفا و59 مسافرا بنسبة زيادة قدرها 2.5 بالمائة.

تجدر الاشارة الى ان عدد الايدي العاملة بالشركة العمانية لخدمات الطيران وصل بنهاية شهر مارس من عام 2007 الى 3077 عاملا وعاملة منهم 2208 موظفين عمانيين بنسبة تعمين قدرها 72 بالمائة.

السعودية: 88 مليار دولار حجم المساعدات للدول الفقيرة في 33 عاما

الرياض / وكالات :

أكدت السعودية مشاركتها المجتمع الدولي في جهوده الحثيثة الرامية إلى حماية البيئة الدولية في إطار المبادئ التي تحكم العمل الدولي المشترك.

وأبدى في كلمة ألقاها عضو مجلس الشورى عضو الاتحاد البرلماني الدولي محمد بن إبراهيم الحلوة أول من أمس أمام الاجتماع الـ 116 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد حاليا في جزيرة بالي بإندونيسيا استعدادها للإسهام في أي جهد أو منشط دولي يرمي إلى عولمة الشأن البيئي.

واستعرض السجل الإيجابي للسعودية في سياسات الطاقة المتمثلة بالتزامها بسياسة معتدلة للبترول تراعي متطلبات رفاهية الإنسان والبيئة.

وبين الحلوة أن قيمة مساعدات السعودية للدول الفقيرة قد تخطت بكثير النسبة التي حددتها الأمم المتحدة حيث بلغ إجمالي المعونات السعودية غير المستردة والمساعدات الميسرة حوالي 88 مليار دولار أمريكي خلال 33 عاما الماضية إضافة لمساهمات بلغت 25 مليار دولار أمريكي في صناديق ومؤسسات إنمائية إقليمية ودولية وإسقاط 6 مليارات دولار أمريكي من ديونها المستحقة على دول نامية.

وأبان الحلوة في كلمته أن مجلس الشورى قام بدور إيجابي في مجال المحافظة على البيئة بسنه العديد من الأنظمة الهادفة إلى المحافظة على البيئة بما في ذلك المناخ.

وأضاف أن مجلس الشورى أقر خلال السنوات القريبة الماضية، عدداً من الاستراتيجيات والنظم والاتفاقيات ومذكرات التفاهم الدولية التي تهدف في مجموعها إلى حماية البيئة والحد من انبعاثات الغاز المسببة للاحتباس الحراري ومن ذلك النظام العام للبيئة في السعودية والنظام العام للبيئة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظام يوقف ضخ مخرجات محطات الصرف الصحي ومخرجات المشاريع في المياه الساحلية ونظام يدعو إلى تقيد المصانع بتطبيق المقاييس والمعايير البيئية كما أقر المجلس الاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة في السعودية وبروتوكول (كيوتو) ولا يمر عام واحد دون أن يكون للبيئة شأن في مداولات مجلس الشورى .

وتعد السعودية طرفا في الاتفاقيات الدولية الرامية إلى حماية البيئة من بينها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي وبروتوكول (كيوتو) الذي انضمت إليه قبل دخوله حيز التنفيذ.

من جهة أخرى تواصل لجان الاتحاد الدائمة مناقشاتها حيث تناقش لجنة الأمن والسلام الدولي تحقيق الاحترام والتعايش السلمي بين مجتمعات الأديان والمعتقدات في ظل العولمة وتناقش لجنة التجارة والتمويل والتنمية المستدامة إيجاد فرص العمل والأمن الوظيفي في عصر العولمة فيما تناقش لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان التشجيع على تحقيق مبدأي التنوّع والمساواة في الحقوق للجميع من خلال تطبيق المعايير الدولية للديمقراطية والانتخابات.

وستختتم أعمال الاجتماع بصدور عدد من القرارات الجمعة المقبل.

أخبار متفرقة

بدءا من الشهر المقبل

السعودية والإمارات تقران تنقل مواطنيهما ببطاقات الهوية

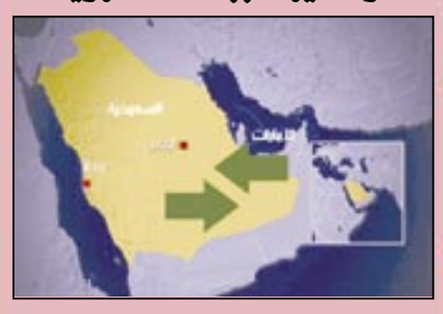

دبي / وكالات :

وقعت السعودية والإمارات اتفاقية أمس الثلاثاء تسمح بتنقل المواطنين بين البلدين باستخدام بطاقة الهوية الوطنية (بطاقة الأحوال) برا وبحرا وجوا.

وقالت وسائل إعلام سعودية إن الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية وقع الاتفاقية عن الجانب السعودي. وكانت الطبعة السعودية من صحيفة (الحياة اللندنية) ذكرت أن الاتفاق سيوقعه مسؤولان من وزارتي الداخلية في البلدين، وأن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن بن حمد العطية سيحضر عملية التوقيع.

وسيبدأ العمل ببنود الاتفاق خلال شهر يونيو المقبل، بعد توفير الأجهزة الإلكترونية المطلوبة لقراءة المعلومات داخل الشريحة المثبتة خلف بطاقة الهوية في المنافذ الحدودية البحرية والبرية والجوية في البلدين.

غالبية أعضاء "الشورى السعودي" تؤيد تغيير عطلة الأسبوع للجمعة والسبت

الرياض / وكالات :

أيد 80% من أعضاء مجلس الشورى السعودي اقتراح لجنة الإدارة والموارد البشرية والعرائض بدراسة تغيير عطلة نهاية الأسبوع إلى الجمعة والسبت بدلا من الخميس والجمعة.

جاء ذلك في الجلسة الأخيرة للمجلس، والتي شهدت جدلا حول التوصية المقترحة، والتي تنتظر دراستها من قبل وزارة الخدمة المدنية ورفع الأخيرة توصياتها للجهات المختصة.

وأشارت صحيفة "الوطن" السعودية، في تقرير لها الثلاثاء الماضي أن الأعضاء المؤيدين استندوا إلى تجربة التغيير في بعض الدول الخليجية، والتي حولت إجازاتها الأسبوعية إلى الجمعة والسبت، وتأكيدهم على ضرورة أن يتوافق دوام عمل البنوك مع الدول الأخرى، خاصة وأن المصارف تخسر 4 أيام من الأسبوع بسبب اختلاف أوقات الإجازة الأسبوعية.

من جهة ثانية، عارض توصية اللجنة أصوات قوية، في مقدمتها نائب رئيس المجلس المهندس محمود طيبة وعدد من الأعضاء، الذين أكدوا أن التغيير المقترح لا يجوز شرعا، كما أنه لا يتناسب مع العقيدة الإسلامية، معتبرين أن إجازة يومي الخميس والجمعة هي من الخصوصيات السعودية.

وجاء النقاش في إطار مناقشة مجلس الشورى لتقرير أداء وزارة الخدمة المدنية، بعد الانتهاء من مناقشة نظام ديوان المظالم خلال نصف الساعة الأولى من الجلسة الصباحية.

شركة "إعمار" الإماراتية تضع اللمسات الأخيرة على إعادة بناء قرية اندونيسية

دبي / وكالات :

تضع «إعمار العقارية» اللمسات الأخيرة على مشروع إعادة بناء قرية (نجيليبين) التي دمرتها الزلازل مؤخرا في اندونيسيا، وذلك بالتعاون مع «التجمع العالمي للمنظمات غير الحكومية». ويهدف المشروع إلى إنشاء مجموعة من المنازل القبيبة المدعمة والصديقة للبيئة التي تتميز بتصميمها المتين والمقاوم لآثار الكوارث الطبيعية. كما يشتمل على بناء عيادة صحية، وإعادة تنظيم الطرقات، وتصميم المسطحات الخضراء وزراعة أشجار الفواكه المتنوعة. وقد تم الانتهاء من المشروع، الذي شارك في عملياته الإنشائية سكان القرية والسلطات المحلية الاندونيسية، قبل الموعد المحدد بثلاثة أشهر.

وقال محمد علي العبار، رئيس مجلس إدارة إعمار العقارية: «نأمل في أن تساهم مساعينا لمساعدة سكان (نجيليبين) في استعادة حياتهم ومنازلهم التي دمرها زلزال مايو عام 2006. وانطلاقا من المسؤولية الملقاة على عاتقنا كشركة تطوير عقاري تدير عملياتها في مختلف أرجاء العالم، فإننا نكرس اهتماما كبيرا للمجتمعات التي نعمل ضمنها ونسعى للإسهام بدور فعال في حل المشاكل التي تعترضها. ويعتبر مشروع إعادة بناء القرية أولى مبادراتنا الهادفة إلى وضع استراتيجية مشاريع إنشائية تتميز بتصميماتها الاقتصادية والأمنة والمقاومة للكوارث، في المناطق المعرضة لوقوعها».